عن التعليم المهني كالزراعة مثلا. وكمثال على ذلك الجدول التالي الذي يبين لنا نسبة الجزائريين إلى الأوربيين في المعاهد الزراعية قبيل اندلاع ثورة التحرير 1954م.[1]

المدرسة	الأوروبيون	الجزائريون
مدرسة سكيكدة	3	2
مدرسة عين تيموشنت	44	3
مدرسة سيدي بلعباس	82	2
مدرسة ورقلة	55	37
مدرسة الحراش	30	30
المعهد العالي الزراعي	138	00
المجموع	381	74

من خلال هذا الجدول نستخلص أن عدد الطلبة الجزائريين في المعاهد الزراعية قد قدر بمعدل طالب واحد فقط مقابل خمسة طلبة أوربيين. مما يفسر سياسة فرنسا المتمثلة في الحد من تعليم الجزائريين.

5.2. فصل تعليم الجزائريين عن تعليم الأوروبيين وإضعافه:

عمدت الإدارة الفرنسية إلى فصل تعليم الجزائريين في مدارس خاصة عن تعليم أبناء الأوربيين خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1883م إلى1947م وتبين لنا منشورات أكاديمية الجزائر في عددها الأول الصادر سنة 1957م أن 50 % من الفصول الدراسية الخاصة بالجزائريين خلال تلك الفترة الزمنية كانت تحتوي على عدد يزيد على خمسين تلميذا.[2] مما يدل على اكتظاظ الفصول بالجزائريين نتيجة فصل تعليمهم عن تعليم أبناء الأوربيين.

6.2. تصعيب الامتحانات أمام الجزائريين ووضع شروط قاسية لها:

لم تكتف الإدارة الفرنسية بتحديد عدد الجزائريين في التعليم، بل وضعت عراقيل قاسية أمامهم تمثلت في تصعيب الامتحانات الانتقالية من مرحلة إلى مرحلة أخرى. ومن بين شروط الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى

[1]– كوليت وفرانسيس جانسون، المرجع السابق، ص 129.

[2] - Voir Bulletin d' Académie d'Alger, n°1, 1957, p.97-98.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية
العلوم الإنسانية
و العلوم الإجتماعية
تلمسان

المرحلة الثانوية النجاح في امتحان السنة السادسة، وأن لا يزيد سن التلميذ على اثنتي عشرة سنة. وفي الحقيقة أن هذا الشرط يعتبر شرطا تعجيزيا إذا أخذنا في الحسبان أن أبناء الجزائريين كانوا لا يلتحقون بالمدارس الابتدائية إلا في سن السابعة من عمرهم في الغالب، و يعود ذلك لظروفهم الاجتماعية القاسية وإمكانياتهم المادية الصعبة.

7.2. فرض مصاريف تعليمية باهظة بعد المرحلة الابتدائية، تفوق إمكانيات معظم الجزائريين المحدودة:

كانت الإدارة الفرنسية تشترط على كل تلميذ جزائري يريد الالتحاق بالتعليم الثانوي أن يسدد مبلغا يكون بمثابة مصاريف سنوية يتراوح ما بين 40إلى 50 ألف فرنك بالإضافة إلى ثمن الملابس والكتب والأدوات المدرسية، مما يجعل أولياءهم عاجزين عن توفير تلك المبالغ الطائلة، فاضطروا إذن إلى إيقاف أبنائهم عن مواصلة الدراسة.

وتتضح نتائج سياسة فرنسا التعليمية أكثر عندما نجري مقارنة بين المثقفين الجزائريين ونظرائهم من الأوربيين خلال سنة 1949م، إذ ذكرت الإحصائيات الفرنسية الأرقام التالية للمثقفين الجزائريين وقارنتهم بعدد المثقفين الأوربيين. فقد كان يوجد بالجزائر خلال تلك السنة:[1]

- 82 طبيبا جزائريا من مجموع 1559 طبيبا، وبمعنى آخر أن الجزائريين يشكلون 5,2 % من عدد الأطباء في الجزائر آنذاك.

- 10 أطباء أسنان جزائريين من مجموع 317 طبيبا، بنسبة 3,1 % من عدد أطباء الأسنان في الجزائر آنذاك.

- 35 صيدليا جزائريا من مجموع 605 صيدليا أي 6,9 % من جملة الصيادلة في الجزائر آنذاك.

- 509 معلما جزائريا في المرحلة الابتدائية من مجموع 6227 معلما، أي بنسبة 8,1 % من مجموع المعلمين في الجزائر آنذاك.

- 11 قابلة جزائرية من مجموع 427 قابلة، أي بنسبة 3,8 % من مجموع القابلات في الجزائر آنذاك.

الأمر الذي يوضح أن عدد المثقفين الجزائريين جد ضئيل مقارنة بعدد نظرائهم الأوروبيين.

[1]- رابح تركي، المرجع السابق،(ابن باديس)، ص 164- 165.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
- 1 -
تلمسان

3. عرقلة تطور المؤسسات التعليمية والدينية في الجزائر:

لقد تميز العهد العثماني بالجزائر بانتشار واسع للمؤسسات العلمية والدينية والتي كان لها إسهاما كبيرا في نشر مختلف العلوم والمعارف خاصة الدينية منها، وما كان ليتأتى ذلك في ظل دولة لا تعنى السلطة الوصية عليها بقطاع التعليم عناية مباشرة.

ففي العهد العثماني كثرت في الجزائر المدارس الابتدائية حتى كان لا يخلو منها حي من الأحياء في المدن ولا قرية من القرى في الريف؛ بل أنها كانت منتشرة حتى بين أهل البادية والجبال النائية، وهذا ما جعل جميع الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني ينبهرون من كثرة المدارس بها وانتشار التعليم وندرة الأمية بين السكان.[1]

فلقد كتب الرحالة الألماني "ويلهم شمبر" بمناسبة زيارته لمدينة الجزائر سنة 1831م، يقول: "لقد بحثت قصدا عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة، غير أني لم أعثر عليه، في حين أني وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا".[2]

وهذا دليل على أن الجزائريين كانوا يقرؤون ويكتبون، ذلك أن القراءة والكتابة كانت منتشرة انتشارا واسعا بين الناس لارتباطها بالعقيدة الدينية.[3]

علما أن إنشاء تلك المدارس على أيدي المحسنين، وكانت المدارس المختلفة تمول بالأوقاف التي كان يحبسها أصحاب النفوس الخيرة التي ترجو الخير وتسعى إلى وهب ربع عقاراتها لبناء المدارس، وغيرها من المشاريع التي تدعم التعليم بشتى أشكاله. "ولم يكن للدولة العثمانية شأن بها سوى تخصيص بعض المناصب لنفر من العلماء".[4]

وقد اشتهرت تلمسان مثلا بوفرة المدارس والعلماء بالإضافة إلى المدارس الابتدائية، كان بها على الأقل خمس (5) مدارس ثانوية وعالية، ورغم قول البعض أن تلك المدارس قد انقرضت من تلمسان، فان الفرنسيين قد

---

[1]- فاطمة دخية، الحركة الأدبية في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الأدب واللغة العربية، تخصص أدب جزائري قديم كلية الآداب واللغة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص24 .

[2]- أبو العيد دودو، الجزائريين في مؤلفات الرحالة الألمان 1830- 1955، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص13.

[3]- جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاحتلال 1830- 1944، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص4.

[4]- سامي يوسف أبو زيد، الأدب العثماني، ط1 ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013 ، ص57 .

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
مكتبة الجامع
تلمسان

وجدوا بها عند احتلالها خمسين (50) مدرسة ابتدائية ومدرستين للتعليم الثانوي والعالي، وهما مدرسة الجامع الكبير ومدرسة أولاد الإمام.[1]

أما الزوايا فقد شهدت هي الأخرى انتشارا واسعا في الجزائر خلال العهد العثماني، مع انتشار الطرق الصوفية التي كانت تتخذ من الزوايا مراكز لها، واختلطت وظيفة الزاوية بين الدينية والتعليمية، فعادة ما كانت تمثل المسجد والزاوية في آن واحد؛ [2] بحيث كانت مركز للعبادة وتعليم مبادئ القراءة والكتابة، بالإضافة أنها تقوم بتدريس الفقه وبعض المبادئ لعلم الفلك والعقائد وقواعد النحو والصرف وفنون اللغة والنطق.[3]

ولقد وجدت ظاهرة التعليم في الزوايا في الأرياف أكثر منها في المدينة، وليس معنى هذا أنها خصت بالريف فقط، بل كانت بعض الزوايا في المدن تقوم بدور إيجابي في نشر التعليم في جميع مستوياته، فالزاوية القشاشية قد تحولت تدريجيا إلى مدرسة عليا أو معهد وهذه الزاوية تتبع جامع القشاش، وكذلك زاوية شيخ البلاد في مدينة الجزائر.[4]

ومن الزوايا التي لعبت دورا رئيسيا في نشر التعليم في غير العاصمة، زاوية الفكون في قسنطينة، وزاوية مازونة ذات الشهرة الواسعة، وزاوية عين الحوت بتلمسان، وزاوية محمد التواني ببجاية وغيرها من الزوايا؛ غير أن معظم زوايا المدن كانت معطلة عن التعليم وذلك لوجود الكتاتيب من جهة والمساجد والمدارس المتخصصة من جهة أخرى، وبذلك كثرت في المدن الأضرحة والقباب والزوايا التي تؤدي دورا اجتماعيا كإيواء الفقراء والعجزة والغرباء وحماية الهاربين إليها من المجرمين والسياسيين المغضوب عليهم واستقبال الدارسين في المساجد المجاورة.[5]

لقد كان ذلك حال المؤسسات العلمية والدينية في الجزائر قبيل دخول الاحتلال الفرنسي، أما مصير تلك المؤسسات أثناء الاحتلال، فيختلف تماما، لاختلاف موقف الاحتلال الفرنسي منها.

فبالرغم من أنه في تاريخ 14 جوان 1830م يوم دخول فرنسا إلى الجزائر، وبعد سقوط مدينة الجزائر تمّ توقيع اتفاقية الاستسلام في 05 جويلية 1830م من طرف" الداي حسين" والجنرال (De Bourmont) "دي

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص ص 274–275.

[2]– أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص261.

[3]– محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح، محمد بن عبد لكريم، شركة النشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص95.

[4]– أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص ص 267–268.

[5]– أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص269.

جامعة أبي بكر بلقايد
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
تلمسان

بورمون" والتي جاء في بندها الخامس: "أن الدين المحمدي سيبقى معمولا به كما كان سابقا، إنه سيبقى على ما هو عليه، إن حرية أهل البلاد مهما كانت طبقتهم ستبقى محترمة، وأن دين هذا الشعب وممتلكاته وتجارته وصناعته بالإضافة إلى نسائه ستبقى محترمة".[1]

إلا أن فرنسا نكثت عهودها وشرعت مباشرة في توطيد جهودها، فكانت سياستها الرامية إلى الاستيلاء على الثروات العقارية بأنواعها وتنفيذ مشروعها الرامي إلى تحطيم المجتمع الجزائري، وسلب ثرواته وممتلكاته وسلخه من الهوية العربية والإسلامية، وذلك بمحاربة مؤسساته العلمية والدينية، لضمان استمرارها في الجزائر.[2]

ففي أوائل الستينات من القرن التاسع عشر، رفع أحد منظري الاستعمار الفرنسي في الجزائر تقريرا لنابليون الثالث يقول فيه بالحرف الواحد: "فلنعرقل قدر الإمكان تطور المدارس العربية والزوايا، وبكلمة واحدة يجب أن نعمل على إحباط الأهالي ثقافيا وماديا".[3] لأنه كان يعلم أن لا بقاء له مع تشبّث الجزائريين بثقافتهم وهويتهم.

فالاحتلال الفرنسي جاء من أجل تعزيز الفعل الثقافي الغربي الكولونيالي، ومن هنا، فهو لم يعمل على تجهيز المراكز الحضارية بالثقافة العلمية العربية الإسلامية، بل عمل على محوها وتدميرها.[4]

ومن بين المؤسسات التربوية التي كان لها دور كبير في المحافظة على الموروث الثقافي الجزائري، المؤسسات التعليمية كالمدارس القرآنية والزوايا التي تبرز أهميتها بوصفها قوة تقليدية منسجمة تتمتع بسلطة دينية مؤثرة على أتباعها. خاصة وأن المصالح الاستعمارية كشفت خطورتها نظرا لصلتها الوثيقة بالفكر المقاوم، ولأن أغلب زعماء المقاومة ينتمون إلى هذه المؤسسات الدينية؛ حيث كان المحتل الفرنسي يرى فيها مراكز متعددة الوظائف موجهة لتعبئة المسلمين من أجل مقاومة الغزو الاستعماري والدفاع عن أرضهم.[5]

لقد عرفت فرنسا أن الإسلام بالنسبة إلى الشعب الجزائري يعني الحصن الذي يعتصم به ويحفظه من كل الرّجات والهزّات، فجعلته نصب عينها، ووفّرت للقضاء عليه كل ما تملك من قوى ووسائل وجهود. فكانت الجهود منصبة في محاولة القضاء على الكتاتيب والزوايا والتعليم القرآني بصفة عامة واستبداله بالتعليم الفرنسي.

---

[1]– عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1 ، دار ريحانة الجزائر، 2002، ص114

[2]– حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات ANE، د.ت، ص249 .

[3]– عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1962 – 1830)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 110.

[4]– سليمان عشراتي، ابن باديس، الجزء الأول، الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع وهران، 2010، ص ص130 – 131.

[5]– محمد، مجاود، دور الزوايا في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، الجزائر، جامعة معسكر، مجلة الموافق. أفريل 2008، ص ص 314-315.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية
العلوم الإنسانية
والعلوم الاجتماعية
تلمسان

يقول "لويس رين" (Louis Rinn): "في مجال التعليم، تهدف جهودنا منذ 1830م للحد من التعليم القرآني واستبداله تدريجيا بمجانية التعليم أكثر عقلانية، وأكثر ملاءمة، وفوق كل هذا يكون أكثر فرنسية"[1] لأن تلك المؤسسات وإن كان مردودها ضعيفا بسبب ظروفها المالية الصعبة، فهي في نظر الاستعمار عقبة تعيق المشروع الاستعماري، ولهذا خصصت الإدارة الاستعمارية مبلغا قليلا موجه للمؤسسات الدينية الإسلامية ضمن ميزانية المؤسسات الدينية، فهو ضعيف جدا مقارنة بالمؤسسات الدينية الأخرى المسيحية واليهودية؛ والجدول التالي يوضح ذلك:[2]

المذاهب	عدد الأفراد (نسمة)	قيمة الإنفاق الفرنسي	معدل الإنفاق (الفرنك)
الكاثوليك	310.000	920.100	2.93
البروتستانت	7.500	83.100	11.08
اليهود	35.665	26.100	0.731
المسلمون	2.842.497	216.340	0.076

وهناك إحصائيات أخرى لسنة 1906م؛ حيث كان مبلغ الإنفاق على المسيحية هو 884.000 فرنك، واليهودية 31.000 فرنك، والإسلام 337.000 فرنك.[3] وكان هذا في عهد الحاكم العام "جونار" الذي اهتم بالمؤسسات الدينية الإسلامية قليلا مقارنة بالولاة الذين سبقوه. فيذكر "المهدي بوعبدلي": "أن ميزانية كافة الوظائف الشرعية والدينية في مدينة الجزائر قدرت بـ 60 ألف فرنك سنة 1892م، في حين كانت تصل في العهد العثماني إلى سبعة ملايين فرنك للعاصمة وأربعين مليون للجزائر كلها.[4] والقيمة المخصصة للمسلمين مخصصة فقط لتسديد رواتب الموظفين من مفتين وأئمة وغيرهم، بينما لم يكلف الاستعمار نفسه عناء ترميم المؤسسات الدينية الإسلامية فضلا عن بناء مؤسسات جديدة رغم الأموال الضخمة التي يجمعها من الضرائب.

لم تكتف الإدارة الاستعمارية بالتضييق على الكتاتيب، بل أخضعتها ومختلف المؤسسات التعليمية إلى الرقابة والتفتيش بموجب قانون 30 أكتوبر 1886م؛ وأكد على ذلك المرسوم الوزاري لـ 15 ديسمبر 1906م بنصه

---

[1] - Louis Rinn, marabouts et Khouans étude sur l'Islam en Algérie, op. cit, p.05.

[2] - Ibid, p.13.

[3] – كريم ولد النبية، الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران 1866–1947، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جيلالي اليابس–سيدي بلعباس، 2005–2006، ص327.

[4] – المهدي البوعبدلي، تاريخ المدن، جمع وإعداد: عبد الرحمان دويب، ط01، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص76.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
تلمسان

في المادة 48 منه على أنه: "تخضع للرقابة فيما يتعلق بالنظافة والصرف الصحي والالتزامات المفروضة، والمعلومات المقدمة".[1] كما نص في المادة 56 منه على أنه: "كما أن للحاكم صلاحيات تحديد عددها".[2] وبالتالي فإنشاء كتّاب يتم بترخيص من الإدارة الاستعمارية.

كما منعت الكتاتيب والمدارس القرآنية من ممارسة عملها في فترة التدريس في المدارس الفرنسية الموجهة للأهالي. وبهذا الشأن، وفي إطار الحرب التي شنّت على المدارس القرآنية المتسامح معها ولكن المضايق عليها، يورد "آجرون" (Ageron) تحديدا مرسوم سنة 1892م الذي: "يحظر على المدارس الإسلامية الخاصة المجاورة للمدارس العامة استقبال أطفال في عمر التّمدرس خلال ساعات الصف".[3]

لم تقف سياسة الاحتلال القمعية تجاه المدارس عند هذا الحد، بل تنوعت وذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث قامت بهدم العديد منها والاستيلاء على أوقافها الممول الأول لها، ثم سعت إلى اضطهاد ونفي المدرسين وحملة العلم ومنعهم من التدريس وإكراههم على الهجرة، ومنع فتح المدارس، كما تعرضت العديد من الكتب العربية التي كانت تستعمل للتدريس ونشر العلم إلى الإتلاف نظرا لكثرة الحروب؛ كل هذا دفع إلى تراجع التعليم ومراكزه.

كما تعرضت الزوايا في الجزائر لسياسة قمعية اتخذت عديد الأشكال، من هدم وتحويل واغتصاب لأوقافها شريان حياتها، لمحو الدور الديني والاجتماعي والثقافي التي كانت تقوم به. إلا أنه رغم هدم العديد منها، إلا أن البقية واصلت النضال أمام المضايقات الفرنسية لها من مراقبة وعرقلة التعليم في الزوايا بوضع الشروط المضادة له وعدم التوظيف من خرجي الزوايا، أيضا حاولت ضمن سياسة فرق تسد، بث الخلاف والفرقة بين الطرق الصوفية وموريدي الزوايا.

ولقد عُرف عن الفترة العثمانية انتشار الطرق الصوفية وكثرة الزوايا، ولشهرة بعض العلماء وزهدهم، أُسِّست لهم مراكز لاستقبال الزوار والمتعلمين؛ ولكثرة التبرعات تؤسس الزاوية وتسمى على اسم صاحب الطريقة، كزاوية عبد الرحمان الثعالبي بالجزائر العاصمة، الولي دادة عبد القادر الجيلاني...الخ، وكان لهذه الزوايا دورا كبيرا في الريف في مجال الدفاع والحروب بالإضافة إلى أدوارها الدينية لها أدوار تعليمية واجتماعية.

---

[1]- ينظر المادة 48 من: Décret du 15 décembre 1906, Bulletin de l'Amicale des membres de l'enseignement des indigènes de l'Algérie, 2eme année, N°2, 1907, p.18.

[2]- ينظر المادة 56 من: Décret du 15 décembre 1906, Bulletin de l'Amicale des membres de l'enseignement des indigènes de l'Algérie, 2eme année, N°2, 1907, p.19.

[3]- Charles-Robert Ageron, Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), op. cit, p.957.

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

حتى المساجد لم تستثنى من سياسة الاستعمار القمعية تجاه التعليم، حيث تم هدم أغلب المساجد في المناطق التي تم احتلالها، وتحويل بعضها إلى كنائس أو مؤسسات فرنسية عسكرية أو مستشفيات، والأرقام التي تداولتها الدراسات فيما بعد، تدل على مدى همجية الاحتلال الفرنسي في التعامل مع المؤسسات الدينية الإسلامية، فبعد ما كان كل حي في مدينة الجزائر يوجد فيه مسجد أو جامع قبل الاحتلال، أصبح بعده عدد المساجد يعدون على أصابع اليد الواحدة.

إن ظاهرة بناء المساجد ووقفها قبل الاحتلال أدت إلى انتشارها ووفرتها في كل المدن الجزائرية، حيث تنوعت تسمياتها "اسم المسجد الكبير"، المسجد العتيق"، "المسجد القديم"،. وكانت العناية بالمساجد ظاهرة بارزة في المجتمع الجزائري؛ فلا تخلو مدينة أو قرية من مسجد. فقد كان المسجد عبارة عن مؤسسة يلتقي فيها الناس لأداء العبادات بالإضافة إلى وظائفه العلمية والاجتماعية الأخرى. وتشير الإحصائيات أن في العهد العثماني بلغ عدد المساجد في الجزائر العاصمة حوالي مائة (100) مسجد منها سبعة (7) رئيسية.

كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية
المجلس العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

المحاضرة الثامنة:

ثانيا: اللغة العربية:

استعملت اللغة العربية كخطوة أولى لمحاربة الإسلام، لأن العربية هي اللغة التي كتب بها التراث العربي الإسلامي، وبها صنفت الكثير من الآداب ونظمت القصائد والأشعار ودونت المخطوطات التي تكتنزها الزوايا والبيوتات الكبرى.

ويصف "مصطفى الأشرف" مسار اللغة العربية قائلا: "أُعلنت الفرنسية لدى الشعب لغة الحياة الدنيا، في مقابل العربية التي أصبحت لغة الاستحقاق الروحي في الحياة الأخرى".[1] حيث تحتل اللغة الغالبة –الفرنسية هنا– المجال الدنيوي، أي كل ما يتعلق بالحياة اليومية، الإدارة، العدالة، التقنيات، السياسة والدراسة، الخ... في حين أن اللغة المغلوبة –العربية هنا– دُفعت إلى المجال المقدس. وهكذا أصبحت المقابلة بين اللغة الغالبة واللغة المغلوبة محوَّلة إلى مقابلة بين القديم والجديد. فاللغة المغلوبة مجبورة تقريبا على تقبل حال اللغة الإيمانية الرجعية، وهي الصورة التي تقدمها عنها وسائل الإعلام على الأقل.[2]

[1] - Mostapha Lacheraf, L'Algérie, Nation et Societé, Paris, 1965, p.324.
[2] - Ibid, pp.76-77.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية
العلوم الإنسانية
تلمسان

كان تحقير اللغة العربية يترافق مع الحط من قيمة الثقافة التي تحملها، ويساعد المشروع الاستعماري الذي كان بحاجة إلى فرض الفرنسية لغة للتقدم وللمستقبل.

ونكتفي بذكر مثال واحد فقط يوضح هذه السياسة والمتمثل في التعليمات التي أصدرتها الحكومة الفرنسية في بداية الاحتلال، بعد الشروع في تنظيم إدارة الجزائر، حيث جاء فيها ما يلي: "إن أيالة الجزائر لن تصبح حقيقة "مملكة فرنسية" إلا عندما تصبح لغتنا هناك لغة قوية، والعمل الجبار الذي يترتب علينا إنجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي-بالتدريج- إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن".[1]

هناك استثناء جدير بالذكر، فقد استعملت فرنسا بالضبط اللغة البربرية ضد التعريب، حيث سعت إلى الحفاظ على لهجات القبائلية المختلفة، كي لا تكون اللغة العربية في هذه المناطق لغة الثقافة أو لسان التخاطب. بل أنشأت أبجدية غير عربية لإعادة تدوين لهجاتها. كما نشرت وزارة الحرب في سنة 1844م قاموسا فرنسيا – بربريا عنوانه: "اللهجة المكتوبة والمنطوقة من سكان القبائل في منطقة الجزائر العاصمة".

ومن بين المبادرات العديدة المتخذة في هذا المجال نسجل إنشاء كرسي للهجات البربرية في 1885م بدار الآداب بالعاصمة. كما كانت دراسة العربية غير مشجَّعة بالقبائل، بل محظورة في المدارس الفرنسية. لقد كان الكثيرون يعتبرون الفرنسية عنصرا رئيسيا في الحضور الفرنسي، وأكثر الأدوات فعالية لإحراز تقدم في تحقيق المصالح الفرنسية بالجزائر.

لم يكن بمقدور فرنسا أن تحافظ على وضعيتها دون أن تجعل من لغتها اللغة الأولى، لغة الإدارة والتربية. إذ كان على اللغة الفرنسية أن تمكِّن الحضارة الأوروبية من التدخل في الدائرة الثقافية، لكي تتسلل شيئا فشيئا إلى مجتمع الأهالي والتحكم فيه.

في نهاية المطاف، وبفضل إدراج معايير جديدة، سعت السلطات في تعزيز نشر اللغة الفرنسية التي توفر لها الدعم النشط لجهاز الدولة.

وفي إطار الحرب المعلنة على اللغة العربية، يشير الأستاذ "مختار بن قويدر" إلى منشور 31 جويلية 1913م تحت رقم: 15 H 7 الذي وجّهه المكلف بالشؤون الأهلية بالولاية العامة "ميرانت" (Mirante) إلى الوالي العام

[1]- ساطع الحصري، ما هي القومية، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1963، ص20.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية
العلوم الإنسانية
و العلوم الإجتماعية
- 1 -
تلمسان

"شارل ليطو" (Lutaud) من أجل توقيعه وتوجيهه إلى ولاة الأقاليم الثلاثة –العاصمة، قسنطينة، وهران– يطلب منهم إجراء تحقيق دقيق وعاجل حول مدى انتشار الكتاب العربي بين الجزائريين.

وكخطة نوعية لتضييق الخناق على اللغة العربية لا بد من التذكير بالقانون الذي يجعل اللغة الفرنسية إجبارية في المدارس خلال كل الأطوار التعليمية إلى جانب كونها لغة الدوائر الحكومية، مقابل إهمال اللغة العربية والتنفير منها بإثارة عبارات الاستهزاء والاستهانة بها.

كما عملت السياسة الاستعمارية على محاربة القرآن واللغة العربية التي تعد لغة أجنبية بالنسبة للمستعمر.[1] حيث أصدر الوزير الفرنسي "ألم شوتان" مرسوما يقضي بتجريم اللغة العربية، باعتبارها لغة أجنبية.[2]

ومن القوانين التي فُرِضت لمنع تعليم اللغة العربية، القانون الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1904م، والذي ينص على: "لا يسع لأي معلم مسلم، أن يتولى إدارة مكتب لتعليم اللغة العربية بدون رخصة يمنحه إياها عامل العمالة أو قائد الفيلق العسكري، وفتح مكتب بدون رخصة يعد اعتداء على الحدود القانونية الخاصة بالأهالي". كما ورد في نفس القانون: "يبرر لنفس السلطة أن تسحب رخصة التعليم لأجل معين أو نهائيا من المعلمين الذين يرتكبون أي عمل من شأنه أن يمس بحسن السلوك أو بالأخلاق، كما يجوز لها أن تامر بغلق أبواب هذه المكاتب بصفة تأديبية، وأخيرا فإنه لا يجوز للمكاتب العربية أن تفتح أبوابها للأولاد الذين هم في سن التعليم أثناء ساعات التعليم للمكتب الفرنسي".[3] كما قامت باستعمال جميع الوسائل لمنع التعليم العربي في جميع مؤسساته الثقافية.[4]

لقد كان الهدف من هذه الحرب التي شنها الاحتلال على اللغة العربية هو القضاء عليها تمهيدا للقضاء على الثقافة العربية الإسلامية، وبالتالي محو الشخصية الجزائرية.

لم تقف السلطات الاستعمارية عند هذا الحد في محاربتها للغة العربية، بل أصدرت قانونا في 08 مارس 1938م ينص على منع تعليم اللغة العربية سواء في المساجد أو الزوايا إلا بإذن منها، وبعد منحهم رخصة.[5]

---

[1]– الفضيل الورتلاني ، الجزائر الثائرة ، دار الهدى ، الجزائر ، 2007 ، ص 119.

[2]– الصديق محمد الصالح، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومه، الجزائر، 2005، ص ص75 – 74

[3]– يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954)، ص ص 96–97.

[4]- Yvonne Turin, affrontement culturels l'Algérie coloniale: école, médecine, religion (1830-1889), 2eme édition, Alger, 1971, p 73

[5]– عبد المالك مرتاض، الأدب والمقاومة الوطنية في الجزائر (1830–1962)، ج 1، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 45.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية
العلوم الإنسانية
و العلوم الاجتماعية
تلمسان

وسواء في ذلك أن يكون ذلك التعليم في صورة دروس وعظية تلقى في المساجد، أو في صورة دروس تقليدية تلقن في المدارس، وهؤلاء المعلمون يحشرون في السجون، ومن لم يسجن ضيقوا عليه الخناق.[1]

لقد سعت الإدارة الفرنسية إلى فرنسة التعليم الابتدائي، هادفة من وراء ذلك ألا تتكون شخصيات الأطفال تكوينا قوميا ووطنيا منذ الصغر، مع العلم أن هذا التعليم هو الذي تتكون فيه شخصية الطفل من الناحية القومية والوطنية، ففي هذا الوقت تكون قابليات الطفل واستعداداته النفسية في أوجها، فالطفل الذي لا يتلقى لغته أو يتشرب روحها في طفولته ينشأ طفلا مفكك الشخصية.[2]

أما في مرحلة التعليم الثانوي فقد كانت اللغة العربية تعتبر لغة ثانية بعد اللغة الفرنسية، وكانت تدرس في هذه المرحلة لمدة ثلاث ساعات في الأسبوع، سواء العربية الفصحى أو العربية العامية، ما عدا الصف السادس والخامس، فإنها تدرس فيهما خمس ساعات في الأسبوع.[3] الأمر الذي يجعل هذا النصاب غير كاف لتعليم أبناء الجزائريين لغتهم العربية. مع العلم أن هذا الحجم الساعي قد استمر منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى اندلاع ثورة التحرير الكبرى.

ونستخلص من كل ما سبق ذكره أن اللغة العربية في مرحلة التعليم كانت محرمة في مدارس التعليم الابتدائي، وأما في المرحلة الثانوية فكانت تدرس كلغة ثانية (عربية وفصحى).

المجلس العلمي

المحاضرة التاسعة:

ثالثا: الدين.

لقد وعى الاستعمار الفرنسي ما لدين من دور في توجيه الأفراد، فهو وعاء أيديولوجي مهم، لذلك كان سعي الفرنسيين واضحا في الحد من دوره لدى الأفراد في المجتمع الجزائري، والعمل على تفعيل هذا الدور في الجهة المقابلة، أي استغلال قدرة هذا الإطار(الدين) في التوجيه والسيطرة، ليصبح الدين في يد الاستعمار وليس ضده. ومن أجل تعزيز السيطرة على الأرض عمد الاستعمار إلى قيم الإسلام ونظامه الاجتماعي ومختلف مؤسساته فأحدث فيها خرابا كبيرا .

---

[1] – عبد المالك مرتاض ، محمد البشير الإبراهيمي، 1889–1965، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، 1984، ص45.

[2] – كامل باقر، في معركة الثقافة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965، ص25.

[3] -Anonyme, L'enseignement des musulmans en Algérie, op. cit, p.642.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية
العلوم الإنسانية
والعلوم الإسلامية
- 1 -
تلمسان

ويورد "فرحات عباس" رأي أحد النواب الفرنسيين وهو النائب "ألكسي دو طوكفيل" الذي قدم مداخلة أمام المجلس الوطني عام 1847م مصورا الخراب الذي لحق بالمجتمع الجزائري من خلال سعي الفرنسيين إلى تحطيم مؤسساته الدينية، فيقول: "إن المجتمع الإسلامي في إفريقيا الشمالية، لم يكن غير متمدن بل كانت مدنيته متأخرة وناقصة، وكان يحتوي على عدد كبير من المؤسسات الدينية مهمتها البر والإحسان، ونشر التعليم في جميع الوطن، وقد استحوذنا على مداخيلها وحرفنا أهدافها، وقضينا على الجمعيات الخيرية، وخربنا المدارس فهدت دعائم العرفان، وشتتنا شمل الزوايا".

وعلى الرغم من أن الدين في أوروبا بوصفه معتقدا روحيا لم يعد من منطلقاتها، لكنها في المقابل لم تتخل عن عصبيتها الصليبية تجاه الإسلام. ولأن الإسلام بمنظومته العقائدية والفكرية يشكل عقبة في وجه التوسع الاستعماري. فقد عمل الفرنسيون على محاولة إضعاف تأثيره ونشر المسيحية في أوساط الشعب الجزائري لأنها بوابة إفريقيا التي كانت فرنسا تحمل لها مشروعا ضخما لإدخالها في الدائرة المسيحية.

ويقدم "فرحات عباس" مفارقة عجيبة في اشتغال الاستعمار على العنصر الديني، حيث رفضت فرنسا "الأنوار" الدين المسيحي باعتباره معيقا لتطور الحضارة، ولكن هذا الدين يستدعى في الجزائر ليكون مدخلا للحضارة والمدنية لدى الشعوب المتخلفة وراء البحر، إن الثورة البورجوازية مثلما يرى "فرحات عباس": "قد أعدمت الرهبان، وأحرقت الكنائس وحاولت نزع الملكية من بلد مسيحي، أما في الجزائر فهذه البورجوازية نفسها جعلت من المساجد كنائس، تنشر المسيحية وتبشر بها في قطر إسلامي، واستعملت في ذلك أموال المسلمين".[1]

لقد كان التيار الديني الفرنسي عند احتلال الجزائر يرى أنه من الضروري إدماج الجزائريين في منظومة الحضارة الفرنسية، وكان الهدف الأساسي من ذلك هو "عودة" البربر لدين وحضارة أجدادهم، أما العرب فإن مصيرهم الإبادة إن هم تشبثوا بدين محمد، لذلك كان الكاردينال "لافيرجي" (Le cardinale La vigirie) يرى في العرب وباء على العنصر الأوروبي يجب على الاستعمار الفرنسي أن يقوم بتنصير كل الأهالي أو طردهم إلى الصحراء بعيدا عن كل حضارة.[2]

لقد كان الإسلام في نظر هذا التيار بمثابة الخطر الداهم الذي يجب زحزحته وإبعاده، لذلك كان عمل المبشرين و"المنظرين الدينيين" متمحورا حول تسفيه قيمة الدين الإسلامي ودوره الحضاري، وبالمقابل الإعلاء من

---

[1]– عباس فرحات، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011، ص 72.

[2]– محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي: دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2009، ص 228.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية
تلمسان

شأن الدين المسيحي الذي يشكل إحدى آليات الإدماج الثقافي. كما أن هذا الطرح يتقاسم "التيار الديني" مع "التيار اللائكي" لدى المعمرين، طالما أن التنصير ينطوي على دور وظيفي بالنسبة لهؤلاء المعمرين.

وقد تفطن الباحثون الاستعماريون لدور الجماعات والتنظيمات الدينية، فراحوا ينظرون لها، ويحذرون منها، وبالمقابل يدعون لاستخدامها كواسطة للسيطرة، وقد كان هذا الاهتمام بهذه التنظيمات واضحا في بعض الكتابات مثل البحث الذي قدمه الضابط "دو نوفو" (De neveux) عن أعضاء الطريقة، وما ألفه "ترومیلیه" (Trumulet) عن الأولياء الصالحين في الجزائر وأضرحتهم ومعتقداتهم وكراماتهم ..الخ.[1]

وكانت الدراسات الأولى للتنظيمات الدينية متمحورة حول "الإخوان" باعتبارهم تنظيما دينيا قويا كانت له هيبته خلال الحكم التركي في الجزائر ومازال كذلك إلى حين الاستعمار الفرنسي بما يجعلهم مصدرا لحركات التمرد والمعارضة السياسية التي تتستر خلف الدين، لذلك فإن الأمر كان يستلزم الدخول في عمق الزوايا وتشريحها بما يسمح بوضع خارطة لانتشارها وأنماط تنظيمها، وبما يسمح أيضا بمراقبتها.[2]

لقد كان "دو نوفو" يرى أنه من الواجب الاهتمام بالتنظيمات الدينية التي تتقاسم السيطرة على سكان الجزائر، ومن هذا المنطلق فإن الهدف هو الكشف عن هذه الجمعيات بغية الحذر منها، كما أن هذه التنظيمات والجمعيات تمثل في ذاتها قوة، فهي بالنسبة لمن يعرف تسييرها سلاح فتاك يستخدمه في تحقيق مشاريعه.[3]

لقد عمل الاستعمار ومنظروه على تقويض دور هذه التنظيمات الدينية والحد من خطورتها، "فطالما صرح ضباط الشؤون الأهلية والجامعيون "روني باسي" و"دوتي" بأن القادرية والرحمانية والشاذلية لم تعد تهدد النظام الاستعماري منذ سنوات، وأن الملاحظين يمكن أن يسجلوا أن المقدمين (Moqadem) والشيوخ هم وسطاء بين الإدارة الفرنسية والأهالي".[4]

إن تبلور هذا الواقع كان نتيجة للحالة التي أصبح عليها "الإسلام الصوفي" الذي نظر إليه باعتباره سببا للتخلف من خلال بعض الممارسات مثل عبادة الأولياء الصالحين وبعض الطقوس والممارسات السحرية...الخ، وذلك ما وقف عليه باحثو الاستعمار.

---

[1]- عبد الحميد بورايو، الأدب الشعبي الجزائري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص10.

[2]- فيليب لوكا وجون كلود فاتان، مرجع سابق، ص 100.

[3]- جمال معتوق، مرجع سابق، ص 66.

[4]- فيليب لوكا وجون كلود فاتان، مرجع سابق، ص 28.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية
العلوم الإنسانية
و العلوم الاجتماعية
تلمسان - أبي أنطار

رابعا: التنصير.

إن مصطلح التنصير كلمة مرادفة لمصطلح التبشير؛ والتّنصّر في اللغة هو الدخول في النصرانية، ونصّره بتشديد الصاد، جعله نصرانيا. ولعل كلمة التنصير إنما جاءت من كلمة النصارى وهم المسيحيون، أي أنصار النبي عيسى عليه السلام، مقابل اليهود الذين كذّبوا نبي الله عيسى، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى منهم الكفرَ قَالَ مَن أَنصَارِي إلى الله، قال الحواريون نحن أنصار الله...﴾ [آل عمران: الآية 52].

والتّنصر في الاصطلاح، هو حركة دينية سياسية استعمارية، تبذل قصارى جهدها لتبديل دين البشرية إلى المسيحية.

أما التبشير لغة فمن البشارة والبشرى، وتستعمل في الخبر الحسن والسيئ كالوعيد؛ وقد جاءت في أكثر من موضع في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى: ﴿... بَلِ الذينَ يكذبون والله أعلم بما يوعون، فبشرهم بعذاب أليم...﴾ [الانشقاق: الآية 24].

أما اصطلاحا فهو نشر الدين المسيحي، والأصح أن تطلق كلمة التنصير بدل التبشير لما لكلمة التبشير من معنى حسن بينما هم إنما يدعون إلى الضلال.

ولقد ازدهر التنصير بعد أن فشلت الحروب الصليبية في مهمتها، وذلك من خلال تشكيك المسلمين في معتقداتهم بالوسائل الثقافية، بدل قوة السلاح.

ومما نقل عن "ريمون لول" – أحد الداعين إلى تنصير المسلمين – أنه قال: "إني لا أهاجمكم كما يفعل كثيرون بيننا بالسلاح، إني أوجه إليكم كلمات فقط بغير عنف وبتعقل وهدوء من غير كراهية وبحب كبير".[1]

مع العلم أن التنصير في البداية لم يكن منظما، بل كان يتم بشكل فردي أو بمجموعات صغيرة من المنصرين. لكن ومنذ بداية القرن الثامن عشر ظهرت الجمعيات التي تنظم عملية التنصير وترسل الإرساليات إلى مناطق مختلفة؛ حيث أسست مدارس لتكون قاعدة لتخريج المبشرين بعد تعليمهم أصول التبشير ووسائله، ثم توالت بعد ذلك الإرساليات التبشيرية، التي كانت تحظى بدعم من الملوك والأمراء. كما تأسست جمعيات تبشيرية.

[1] – إسماعيل أحمد عمايرة، المستشرقون وتاريخ صلتهم بالعربية: بحث في الجذور التاريخية للظاهرة الاستشراقية، دار حنين عمان، ط 2، 1992م، ص2.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية
العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
تلمسان

لقد لعب التبشير دورا هاما في التوسع الأوروبي، ولاسيما بعد الاكتشافات الجغرافية، فقد ساهم عدد كبير من الفرق الدينية المبشرة من القارة الأوروبية، وعمل على بث النفوذ الديني والاقتصادي والسياسي خارج هذه القارة. وبهذا يمكن القول بأن هذه الفرق كانت بمثابة اليد الطولى في التوسع الاستعماري عامة.

لاريب أن الباعث الحقيقي والأول في رأي القائمين على التبشير إنما هو القضاء على الأديان غير النصرانية توصلا إلى استعباد أتباعها. هذا رغم ما يدّعونه من أنهم يسعون لإنقاذ الشعوب البدائية من تأخرها بإدخالهم في إطار الحضارة العالمية المسيحية، ومن أجل هذا وجب القيام بالتبشير بين هذه الشعوب والعمل على تنصيرها تنصيرا تاما يجعلها تلحق بالشعوب المتقدمة. ومن هنا يتبادر أن الهدف هو هدف حضاري، لكن الحقيقة غير ذلك، إذ يربط أغلب المفكرين بين التبشير والاستعمار ويرون أن لا تناقض بينهما، ما دام الاحتلال يرمي إلى نفس الهدف الذي يقصده التبشير ألا وهو إنقاذ الأمم من حالة التخلف.

وقد صرح النائب الفرنسي "فردناند انجران" قائلا: "إن المبشر يعمل من أجل ازدهار الفكرة الاستعمارية للبلاد التي ينصرها، وذلك برفع المعنويات الروحية والأخلاقية للأهالي... وأن النشاط التبشيري والنشاط الاستعماري شيآن متلازمان، لأن الهدف الأسمى للاحتلال هو التقدم الروحي والأخلاقي للمستعمرين.[1] وعلى هذا الأساس يعتبر التنصير من المقاصد الأولى التي يرمي إليها الاحتلال.[2] والمحاولات التوسعية كانت تنجح عادة بنشر الدين.

ويعتبر القرن التاسع عشر عصر التنافس الاستعماري الأوروبي على قارة أفريقيا. وقد استخدم المبشرون أداة لتحقيق الأغراض السياسية الأوروبية. ويتضح ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

فقد بلغ عدد المبشرين خارج أوروبا سنة 1810م حوالي ثلاثمائة مبشر، وفي عام 1900م ستة آلاف ومائة مبشر كاثوليكي، وستة عشر ألف مبشر بروتستانتي؛ ولكي يتمكن هؤلاء المبشرون من بث نفوذهم الديني والسياسي، عملوا على ترجمة الإنجيل إلى 350 لغة.[3]

وقد كوّن هؤلاء طرقا فعالة وناجعة في نشاطاتهم بالمستعمرات، فقد استعملوا وسائل لجذب السكان إليهم، تمثلت في التعليم والأعمال الخيرية، كالتطبيب وفتح المستوصفات والمستشفيات ودور الأطفال اليتامى وغيرها.

[1] - Paul Lesord, L'œuvre Civilisatrice et scientifique des missions Catholiques, Paris, 1931, p.15.
[2] - Arthur Le Grault, Principes du colonialisme et de législation coloniale, Paris, 1921, p.178.
[3] - Robert Schnereb, Le 19e Siècle, L'apogée de l'expansion Européenne 1814-1914, Paris, 1955, p.128.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية
العلوم الانسانية
و العلوم الإجتماعية
تلمسان

وبدأ الاهتمام بإفريقيا، لأن الإسلام كان منتشرا فيها على نطاق واسع، مما جعل الكنيسة تتوجه بكل جهودها لإفريقيا للقضاء على الوجود الإسلامي هناك. يقول "إدوارد بلس": "إن الدين الإسلامي هو العقبة القائمة في طريق تقدم النصرانية في إفريقيا، والمسلم فقط هو العدو اللدود لنا".[1] بينما يذكر "شاتليه ب" "إن الملحمة الكبرى بين الإسلام والمسيحية قد تكون في غرب إفريقيا أو في شمالها".[2]

وقد تأسست الكثير من الجمعيات في ذلك الوقت منها: جمعية التبشير في أرض التوراة العثمانية وجمعية الشبان المسيحيين وهم من الإنجليز والأمريكان في سنة 1855م، وجمعية الشبان المتطوعين للتبشير في البلاد الأجنبية، وجمعية اتحاد الطلبة المسيحيين في العالم والتي تأسست سنة 1895.[3]

أما بلاد المغرب فقد تكفل بها مبشرون أرسلتهم جمعية تبشير شمال إفريقيا ومنهم مبشرون وأطباء تابعين لهم، وقد قام حاكم الجزائر بدعم الأسقف "هيرتزل" في عمله التبشيري.[4] ويقول "صموئيل مارينوس زومير" (S.M. Zweimer) صمويل زويمر" الذي يعتبر منظرا للتبشير: "أن قارة إفريقيا يوجد فيها مجال فسيح للتبشير، وأنها تقع على مسافة مئة ميل من الشاطئ، ويزيد سكانها عن 50 مليون، لم تنتشر فيها المسيحية بعد".[5]

أما بالنسبة للجزائر، فلقد كانت الكنيسة من أكبر المؤيدين للحملة التي قادها "شارل العاشر" عليها، حيث حمل الرهبان الصليب وأصبحوا جنود في الحملة؛ ومنذ الوهلة الأولى لنزول الفرنسين للجزائر نقضوا معاهدة الاستسلام التي وقعها معهم "الداي حسين"، إذ لم يمض شهران فقط على هذا التعهد الغادر حتى أصدر "دي برمون" قائد الحملة مرسوما في 8 سبتمبر 1830م يقضي بمصادرة الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليها، ثم تلت ذلك إجراءات عديدة في إطار الحرب على الدين واللغة والتاريخ، حيث حولوا بعض المساجد إلى كنائس منها "مسجد كتشاوة"؛ وقد ارتكب الجنرال "روفيغو" جريمة كبيرة، فلم يكتف بتحويل المسجد إلى كنيسة، بل قتل فيه أكثر من أربعة آلاف مسلم وهم يصلون، ولم يتورع عن القول بأنه فخور بهذه النتائج، فقد صرح بأنه لأول

---

[1]– عبد الرحمان حبنكة الميداني، أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها: التبشير، الاستشراق، الاستعمار، دار القلم، دمشق، ط8، 2000م، ص ص29–30

[2]– أ. لُ. شاتليه، الغارة على العالم الإسلامي، ترجمة: ساعد اليافي ومحب الدين الخطيب، منشورات العصر الحديث، ط 2، جدة، المملكة العربية السعودية، 1949م، ص 37.

[3]– المرجع نفسه، ص 33.

[4]– عبد العزيز الكحوت، التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط2، 1992م، ص32.

[5]– المرجع نفسه، ص ص 35 – 39.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
- 1 -
تلمسان

مرة تثبَّت الكنسية في بلاد البربر.[1]

وبعد مرور أقل من 15 سنة من احتلال الجزائر تأسست الجمعية الأدبية الدينية للقديس "أوغسطين عام 1844م، وكان من أهدافها تنصير المسلمين ومواجهة التأثير الإسلامي على بعض الأوروبيين وبعث الثقافة الدينية النصرانية بالجزائر عن طريق إحياء كتابات القديس "أوغسطين" والقديس "سبريان" ... وقد استغل المنصّرون أوضاع المجتمع الجزائري، فقام الأب "بريمولت" بإنشاء مركز للأطفال المشردين ببوفاريك وآخر بابن عكنون سنة 1843م، وقد بلغ عدد الأطفال بمركز ابن عكنون 317 طفلاً فقيرا ويتيماً، وعندما انتشر مرض الكوليرا في الجزائر قام البارون " أوغسطين دوفيالر " بمحاولة نشر المسيحية متسترا بأعماله الخيرية.

ولقد تأكدت عملية التنصير من خلال تصريحات القادة الفرنسيين في عدة مناسبات، من بينها تلك التي جرت في عام 1930م أثناء احتفالهم بمرور مائة سنة على احتلال الجزائر حيث صرح الرئيس الفرنسي آنذاك "أن الهدف من هذا الاحتفال هو تشييع جنازة الإسلام في الجزائر".[2] ما يمكن فهمه من هذا التصريح هو أن الإدارة الفرنسية كانت تسعي إلى تنصير الجزائريين من أجل القضاء على الدين الإسلامي وتحطيم مقومات الشخصية الجزائرية.

إن المعركة بين المبشرين والأديان غير النصرانية ليست معركة دين فقط، بل هي معركة في سبيل السيطرة السياسية والاقتصادية.[3] فالتبشير له علاقة وثيقة بالاستعمار في الجزائر، بحيث استخدم كوسيلة من الوسائل الهامة لتدعيم النفوذ الفرنسي في بلادنا.

فالحركة التبشيرية التي توقفت في القرن الثامن عشر في فرنسا بسبب أحداث الثورة الفرنسية، وما تلاها من نتائج، قد عادت لتظهر من جديد في القرن التاسع عشر، بعد أن عرفت الكنيسة نشاطا كبيرا لتلعب دورها في احتلال الجزائر والتوسع الاستعماري.

إن التبشير كان استراتيجية محسومة في أعلى هرم السلطة الفرنسية، فالملك "شارل العاشر" (1757م-1836م) صرّح في خطاب ملكي يوم 20 مارس 1830م قبل الحملة الفرنسية ضد الجزائر قائلا: "إن العمل الذي سأقوم به ترضية للشرف الفرنسي سيكون بعون العلي القدير لفائدة المسيحية كلها".[1]

---

[1]- عبد الرحيم الجزائري، تاريخ حركة التنصير في الجزائر: شواهد وحقائق، مجلة العصر، عدد بتاريخ 2004/10/5.

[2]- محمد البشير الابراهيمي، مجمع اللغة العربية، عدد 21، القاهرة، 1966، ص147.

[3]- خالد مصطفى وفروخ عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، بيروت، 1964، ص 45.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية
العلوم الإنسانية

وهو ما يفسر اصطحاب الجنرال "دي بورمون" (1773م-1846م) قائد الحملة العسكرية لستة عشر (16) قسيسا. ورغم التوجه العام نحو التنصير، إلا أن بعض القساوسة على غرار "صموئيل مارينوس زوير" (Zweimer, S, M) (1867م-1952م) كانوا يرون بأن إخراج المسلمين من دينهم وتركهم بلا معتقد أولى من تنصيرهم، لأن ذلك يسهل اقتيادهم والسيطرة عليهم.

ومن الشواهد التاريخية التي تثبت تركيز السلطات الاستعمارية بمختلف أجهزتها على تنصير الجزائريين، هو تحويل مسجد "كتشاوة" بالجزائر العاصمة إلى كاتدرائية، كما سبقت الإشارة إليه، إضافة إلى تكفل الدولة رغم لائكيتها بتعيين أئمة المساجد ورجال الإفتاء وموظفي السلك الديني، وإشرافها على عقد مؤتمر قسنطينة سنة 1905م الذي درس أساليب استقطاب المرأة وتحبيبها في المسيحية، لما لها من تأثير قوي على المجتمع.

لقد اختار القسيس "كولان"[2] يوم 24 ديسمبر 1832م –مناسبة عيد ميلاد المسيح – لتمسيح المسجد وجعله كاتدرائية القديس فيليب. وبمناسبة هذا الحدث، بعثت الملكة "إميلي" – زوجة لويس فيليب- بهدايا، وهي عبارة عن زخارف للكنيسة الجديدة. أما الملك فقد أرسل ستائر من القماش الرفيع، وبعث البابا "غريغوار السادس عشر" تماثيل للقديسين للتبرك بها، وأعرب عن امتنانه وشكره للذين قاموا بهذا العمل. وإن دل هذا العمل على شيء فإنما يدل على تآزر السلطة الرسمية بباريس والعسكرية بالجزائر والروحية بروما على إحياء الكنيسة الإفريقية، التي كثيرا ما حلموا بعودتها. ويمكن أن يعتبر هذا الحدث تظاهرة رسمية للمسيحية بالجزائر،[3] بسبب موقف الملك والبابا معا.

ولقد ركز الاستعمار على التبشير في بلاد القبائل بالخصوص، حيث خلق دعاة التبشير من عسكريين ورجال دين وسياسيين خرافة القبائل المسيحية. وقد كانت هذه الخرافة بمثابة تمهيد للكاردينال "لافيجري" الذي ركز جهوده على منطقة القبائل بعد تأسيس فرقة الآباء البيض التبشيرية بالجزائر، وبعد أن حظي بتأييد الأميرال "دوغيدون" وغيره من المسؤولين بالجزائر، غير أن هذه الجهود فشلت فشلا ذريعا لتمسك السكان بالدين الإسلامي.

---

[1]– مختار بن قويدر، الجزائر ومعركتها مع الثالوث المدمر: التنصير والاستشراق والاستعمار، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص13.

[2]– وهو رئيس المرشدين العسكريين، وأحد المبشرين الأوائل بالجزائر.

[3]- Charles André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine conquête et colonisation (1827- 1871), éd. PUF, Paris, 1979, p.91.

لقد استحق الكاردينال "لافيجري" (1825م- 1892م) لقب زعيم الحركة التنصيرية في الجزائر من خلال تأسيسه لجمعية الآباء البيض سنة 1868م، وكانت أهم مراكز نشاطها في الجنوب الجزائري، لأن الحركة التنصيرية كانت موجهة نحو الجنوب إلى عمق الساحل الإفريقي فضلا عن منطقة القبائل. وإلى جانب جهود "لافيجري" نسجل النشاط التنصيري الكبير الذي قام به الأب "شارل دي فوكو" 1858م- 1916م).

اعتقد الفرنسيون أن الجزائر ستكون مسيحية بعد سنوات قليلة من احتلالها، ويعبّر عن هذا التمني سكرتير الجنرال "بيجو" وبتفاؤل كبير قائلا: "آخر أيام الإسلام قد دنت، وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح".[1] غير أن المشاريع الفرنسية اصطدمت بتعلق الجزائريين بدينهم وارتباطهم بمعتقدهم، إلى جانب الجهود الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كان يرأسها العلامة "عبد الحميد بن باديس" (1889م- 1940م).

غير أن الملاحظ اليوم أن الخريطة الدينية في إفريقيا قد تغيرت، فبعد ما كان الإسلام سائدا في أنحاء مختلفة منها إلى جانب الديانات الوثنية والروحانية التي كانت منتشرة في شرق ووسط وجنوب إفريقيا، أصبحت المسيحية هي الأكثر انتشاراً، وحلت محل الديانات التقليدية الإفريقية التي تقلّصت بشكل كبير، بينما لم يتوسع الإسلام في إفريقيا، ولا شك أن ذلك يعود إلى حملات التبشير التي واكبت الاستعمار

المحاضرة العاشرة:

خامسا: القضاء.

لقد أسفرت استقلالية القضاء الإسلامي التي منحها الأتراك للجزائريين إلى خلق استقرارهم وتنظيم حياتهم وفق مذهبهم وعاداتهم وتقاليدهم. وبما أن العدالة هي أحد رموز السيادة، هدفت السلطات الفرنسية لمحاربة المؤسسة القضائية من خلال إصدار مجموعة من القرارات والقوانين، تمحورت حول دمج القضاء الإسلامي الجزائري بالقضاء والنظم الفرنسية؛ من أجل إخضاع الأهالي المسلمين وردعهم لضمان ما يعتبرونه تحقيق أمن المستعمرة وحماية مشاريع الاستعمار، نتج عنه تحولا جذريا في القضاء الجزائري وتراجع مكانة القاضي المسلم.

[1]- مختار بن قويدر، الجزائر ومعركتها مع الثالوث المدمر: التنصير والاستشراق والاستعمار، مرجع سابق، ص23

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
تلمسان

ومن هنا كانت الدراسات الاثنوجرافية ولا تزال أهم العناصر التي تُبنى عليها القرارات والإجراءات الاستعمارية. وفي هذا السياق اعتبر الباحثون الاثنوجرافيون أن مجتمع الشمال الأفريقي تحكمه منظومتان قانونيتان إحداهما تقليدية عرقية شفوية وهي امتداد لنظم ما قبل الإسلام ومنها تستمد الجماعة تشريعاتها، والأخرى إسلامية يعمل بها الفقهاء والطُّلْبة. وكان "هانوتو" و"لوتورنو" و"ماسكوراي" وكذا "فيرو" من أبرز رواد هذه الدراسات. وقد أدركوا قبل غيرهم ما لهذه الدراسات من أهمية، ولفتوا نظر قادة الاحتلال الفرنسي إلى أهميتها.

على هذا الأساس رأت فرنسا أن من مصلحتها ربح البربر إلى جانبها بالاعتراف لهم بخصوصيتهم. وتداركاً لأخطائها في الجزائر، عزلت مناطقهم عن تلك الواقعة تحت سلطة المخزن، وسعت إلى فرض نظام قضائي خاص بالبربر يقصى فيه التشريع الإسلامي لصالح الأعراف، لكن بإخضاعه عملياً للقانون الفرنسي (الظهير البربري).

ولقد ساهم الجنرال "هانوتو" (Hanotaux) ومساعده "لوتورنو" (Letourneau) في تغذية "أسطورة الشعب القبائلي" بواسطة كتابهما "القبائل وأعرافهم" الذي نشر سنة 1873م، من أجل تكريس القوانين العرفية وتعطيل الشريعة الإسلامية، غصبا عن إرادة السكان.

ويعد هذا الكتاب بمثابة "موسوعة ثقافية – اجتماعية" لمنطقة جرجرة في القرن التاسع عشر، علما أن المؤلف –كما سبقت الإشارة إليه – لم يخف الغاية من تأليفه، إذ أشار في مقدمته إلى أهميته في مساعدة الإدارة الفرنسية على بسط نفوذها، وهدم القضاء الإسلامي، تمهيدا لتكريس القضاء الفرنسي في المنطقة.

مع التذكير أن "هانوتو" استعان على تحرير كتاب "القبائل وطبائع أهلها" بـ "لوتورنو" المستشار القانوني لمحكمة الجزائر آنذاك، الذي كان ضالعا في الفقه الإسلامي، ومتمكنا من اللغة العربية، ومهتما بمنطقة القبائل.

كما سعت الإدارة الفرنسية إلى استبدال القضاء الإسلامي بالقضاء الفرنسي، واشتهر في هذا السياق الحاكم العام الأميرال "يدون" بقوله: "يجب أن يمحى القاضي المسلم أمام القاضي الفرنسي؛ فنحن الفاتحون، فلنعرف كيف نفرض إرادتنا".[1] كما فرضت سجل الحالة المدنية على الأسر الجزائرية بغية تشتيتها لتسهيل عملية الاستيلاء على مزيد من أراضيها.

[1]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط2، 1982، ص105.

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية - 1 - تلمسان

سادسا: الوقف.

اصطلاحا: يوصف الوقف بأنه تبرع دائم وصدقة جارية غير مقطوعة، تستمر لعقود أو عهود، غير أن استمرار هذا التدفق لمدة طويلة يستوجب أن يكون هناك من يرعاه ويحافظ عليه ويصونه ويضمن استمراره وعطاءه، مما يعود نفعه على المجتمع أو بعض فئاته.[1]

وتعتبر الأوقاف بمثابة السمة البارزة للعهد العثماني في الجزائر، حيث كانت المموّل الرئيس والمصدر الأول لتغذية المؤسسات العلمية والدينية جمعاء، كما يعتبر الوقف من أهم مظاهر الحضارة الإسلامية، فهو أساسا يعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم وعن إحساسه العميق بالتضامن مع المجتمع الإسلامي.[2]

ولقد تميزت الفترة العثمانية بالجزائر بتكاثر الأوقاف وانشارها في مختلف أنحاء البلاد، ففي سنة 1750م تضاعفت اثنتي عشر مرة مقارنة بسنة 1600م، حتى أصبحت الأوقاف الإسلامية تشكل نسبة 66 بالمائة من مجموع الممتلكات الزراعية والعقارية.[3]

والوقف أنواع كثيرة، هناك من يوقف عقارا من أرض أو دكان أو دار أو نحو ذلك، وبعضهم كان يوقف عينا أو بئرا لأبناء السبيل، ومن يوقف غلة حقل من الحقول أو غلة مجموعة من الأشجار..الخ. ويستعمل الوقف في أغراض كثيرة، منها العناية بالعلم والعلماء والطلبة الفقراء والعجزة واليتامى وأبناء السبيل، ومن أهم أغراضه العناية بالمساجد والمدارس والزوايا.[4]

ويظهر من ذلك أهمية الوقف في الحياة الدينية والعلمية والاجتماعية، فهو مصدر العيش للزوايا والأضرحة وغيرها من المؤسسات الدينية، كما أنه مصدر الحياة والنمو للمساجد والمدارس والكتاتيب ومعيشة العلماء والطلبة.

---

[1]– علي حمدوش، حميد بوزيدة،" الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، المؤتمر العلمي العالمي الخامس، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان،11-12 جويلية 2017 ، ص 2

[2]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998 ، ص227

[3]– عبد الرحمان بوسعيد، الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار المدرسة الدكتورالية –الدين والمجتمع– ، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة جامعة وهران، 2012 ، ص29 .

[4]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص ص 230، 231.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
- 1 -
تلمسان

– موقف الاحتلال الفرنسي من مؤسسة الأوقاف في الجزائر:

إن السياسة التي أعلنتها سلطة الاحتلال الفرنسي ضد الأوقاف كانت تصبوا إلى تحقيق هدفين: الأول اقتصادي تمثل في نزع الحصانة على الممتلكات الوقفية وإدخالها في المجال التجاري، مما يسمح للمستوطنين بامتلاكها. والثاني سياسي تمثل في نظرتها للوقف على أنه مصدر قوة، ومن شأنه أن يشكل خطرا على سلطتها في الجزائر؛ ومن أجل ذلك مارست إدارة الاحتلال أساليب المصادرة والاستيلاء على الأوقاف من خلال ترسانة قانونية مكنتها من ضم الأوقاف إلى ممتلكات الدولة.

فمنذ دخول الاحتلال الفرنسي أرض الجزائر كان هدفه الاستراتيجي بخصوص الأوقاف هو تقويض دعائم نظامه وتشتيت شمله وهدم معالمه؛ فقد رأت السلطات الفرنسية في مؤسسات الأوقاف أحد العقبات الصعبة التي تحد من سياسة الاستعمار، فنظام الأوقاف في نظرهم يتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري، وذلك أن الوقف في حد ذاته جهازا إداريا ووسيلة اقتصادية فعالة تحول دون المساس بالمقومات الاقتصادية والعلاقات الإجتماعية للجزائريين.[1]

يذكر "حمدان خوجة" أن السبب الذي جعل الموظفين الفرنسيين يشيرون على الحكومة الفرنسية بالاستيلاء على تلك المؤسسات هو الرغبة في الحصول على وسيلة يكسبون بها ثروة طائلة في أسرع وقت ممكن، ولترغيب فرنسا بالاحتفاظ بالجزائر لنفسها عندما يظهرون لها أن المدخول معتبر.[2] وهذا ما دفع قادة الجيش الفرنسي للعمل على مراقبة المؤسسات الوقفية وتصفيتها والاستيلاء عليها، وذلك بإصدار سلسلة من المراسيم والقرارات تنص على نزع صفة المناعة والحصانة على الأملاك الوقفية في الجزائر.

– المراسيم الفرنسية للاستيلاء على الأوقاف:

• قرار 8 سبتمبر 1830م:

أول قرار أصدره الجنرال "كلوزيل" (Clauzel) بشأن الأملاك والذي يقضي بمصادرة الأملاك الدينية مهما كان نوعها –عامة وخاصة– ووضعها في يد مصلحة أملاك الدولة الفرنسية، ويشمل ذلك أوقاف مكة

---

[1]– محمود أحمد المهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر: نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، مطبعة الملك فهد الوطنية، جدة، 1423هـ-2003م، ص ص31-32.

[2]– حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 275.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية
العلوم الإنسانية
و العلوم الإجتماعية
- 1 -
تلمسان

والمدينة والمساجد والأندلس وسبل الخيرات وغيرها.[1]

ولقد احتوى هذا القرار ثماني مواد، جاء في الأولى منها: كل المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين والأراضي والمحلات وأية مؤسسة مهما كانت، لها ريع مهما كان عنوانه موجهة إلى مكة والمدينة أو المساجد أو أية جهات محددة ستكون مستقبلا تحت إدارة (الدومين) ، وهي التي تؤجرها وهي التي ستحصل منها على المداخيل وتقدم عنها الحساب لمن يهمه الأمر.[2]

وبهذا القرار تكون الحكومة الفرنسية قد ضربت الجزائر ضربة قوية، حيث أنشأت نظاما لإدارة أوقاف المسلمين شبيها بما كان عند الفرنسيين.[3] لكن هذا القرار على صرامة لهجته لم ينفّذ كله، فأمام الاحتجاجات من الوكلاء وعلماء المساجد، طبق منه ما يتعلق بالمباني العامة (مكة والمدينة...)، وأجّل منه ما يتعلق بالمساجد ونحوها مما يسمى بالأملاك الخاصة، ومع ذلك فقد وضعت الإدارة يدها بمقتضاه على كل شيء في الأملاك الدينية سواء كانت خاصة أو عامة.[4]

- **قرار 07 ديسمبر 1830م:**

لم يسجل تراجع للجنرال "كلوزيل" في تطبيق سياسة المصادرة والسطو، إذ أصدر بعد ثلاثة أشهر من قرار سبتمبر مرسوما آخر مكملا له، بموجبه ألحقت الأوقاف جميعا بأملاك الدولة الفرنسية والتي منحت بدورها التسيير لمصلحة أملاك الدولة.[5] ولم تجد السلطة الفرنسية صعوبات في حجز أوقاف العيون وتسليمها إلى مهندسين فرنسيين، ونفس الشيء بالنسبة لأوقاف الطرق سلمت إلى مصلحة الجسور والطرق، بحجة ضعف الأمناء وعدم قدرتهم على القيام بهذا العمل، أما أملاك الجيش فقد احتجزت أيضا لأنها أملاك عثمانية ولأن بقاءها بأيديهم يحرضهم على الثورة في نظر الفرنسيين، وأوقاف المساجد فسخت بدعوى أن مداخيلها تنفق على الأجانب من خارج البلاد، أي أنها أموال ضائعة.[6]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع نفسه، ج5، ص161.

[2]- المرجع نفسه، ج5، ص161.

[3]- المرجع نفسه، ج5، ص160.

[4]- المرجع نفسه، ج5، ص163.

[5]- موسى عاشور، أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر (1830- 1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص24.

[6]- خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830- 1871)، الجزائر، ص25.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية
العلوم الإنسانية
و العلوم الإسلامية
- 1 -
تلمسان

ترددت السلطة الفرنسية في تطبيق هذا القرار، ولم تتمكن من تطبيقه كليا بمدينة الجزائر، وتمكنت من ذلك في مدينتي وهران وعنابة، وتتلخص أسباب فشل السلطة الفرنسية في التنفيذ الفعلي للقرار فيما يلي:

-احتجاجات السكان ضد القرار، وتخوف السلطة من تحولها إلى حركة مسلحة.

-التسرع في إصدار القرار دون خطة مدروسة مسبقة.

-عدم استقرار الإدارة العسكرية.

-بعد الحكم المركزي -باريس- الذي لم يكن مطلعا على ما كان يحدث في الجزائر.[1]

ويعتبر قرار 7 ديسمبر 1830م من البوادر الأولى للاستعمار والتدخل في الشؤون الدينية للسكان، كما يعتبر من الخطوات الأولى لمحو التراث الإسلامي بالجزائر.[2]

- **المخطط العام لتصفية مؤسسات الأوقاف 1835/09/17م:**

في 25 أكتوبر 1832م وضعت سلطة الاحتلال الفرنسي مخططا عاما لتنظيم الوقف الجزائري تقدم به "جيرادان" المدير العام لأملاك الدولة إلى المقتصد المدني، يهدف إلى وضع الأوقاف تحت إشراف المقتصد الفرنسي على الأوقاف، وتحولت له بذلك سلطة التصرف بكل حرية في ألف (1000) وقف موزعة على مائتين (200) مؤسسة خيرية سنة 1835م،[3] وإلى جانب ذلك أصدر الحاكم العام قرار بتاريخ 17-09-1835م، تضمن تعيين مراقب يكلف بقبض المداخيل ودفع المصاريف يساعده وكيل الحرمين الشريفين، يقوم بجرد الدفاتر المتعلقة بالأملاك الوقفية وسجلات حساباتها ومقارنة المبالغ المسجلة فيه مع المبالغ الموجودة فعلا في الخزينة، وتم تفعيله في 1836/01/01م، حيث أصبحت كل المداخيل والمصاريف الخاصة بالأملاك الوقفية تسجل في دفاتر، وتوضع تحت تصرف مكتب المراقبة الذي أنشئ خصيصا لهذا الغرض.[4]

- **مرسوم 31 أكتوبر 1838م ومرسوم 21 أوت 1839م:**

أيد المرسوم الأول سابقيه إذ أطلق يد السلطة الاستعمارية للتصرف في الأوقاف حسب أهوائها ثم تلاه مرسوم21 أوت 1839م وهو عبارة عن منشور ملكي للتمييز بين الممتلكات، إذ قسمت الأملاك الوقفية إلى

---

[1]- المرجع نفسه، ص25.

[2]- للمزيد من تفاصيل نتائج قرار 7 ديسمبر 1830 ينظر: خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص26-28.

[3]- محمد الحاكم بن عون، الوقف في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي، المؤتمر العلمي العالمي الإسلامي، الوقف الإسلامي التحديات واستشراف المستقبل، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 11-12 جويلية 2017، ص11

[4]- محمد الحاكم بن عون، المرجع نفسه، ص ص 11-12.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية
العلوم الإنسانية
و العلوم الإجتماعية
- 1 -
تلمسان

ثلاثة أنواع:

-أملاك الدولة: وتخص كل العقارات المحولة التي توجه إلى المصلحة العمومية عن طريق قرارات تشريعية.

-الأملاك المستعمرة.

-الأملاك المحتجزة.[1]

وبذلك تحصلت الإدارة الفرنسية على أموال غزيرة بطريقة سهلة في ظرف قصير، ففي سنة 1838-1839 كان دخل الأوقاف العامة بالفرنك ما يلي: لاحظ الزيادة باستثناء أوقاف الثعالبي:[2]

المؤسسة	1838	1839
1- أوقاف مكة والمدينة	65.127.895	13.941.131
2- أوقاف سبل الخيرات	25.989.13	41.368.14
3- أوقاف الأندلس	54.093.4	98.496.3
4- أوقاف بيت المال	49.025.5	38.197.26
5- أوقاف الثعالبي	90.572.5	80.396.5
المجموع:	83.576.157	70.867.182

وعليه توالت المراسيم والقرارات والمناشير، وكذا اللوائح والتي كان غرضها الوحيد هو الاستيلاء على الأوقاف، نذكر منها مرسوم 04 جوان 1843م والذي ألغى العمل بقرار07 ديسمبر 1830م، فتمكن الحكام الفرنسيين من مغالطة الأهالي وتمكنوا من حصر الأوقاف ليصدر في 06 أكتوبر 1843م قرار يضم بصفة نهائية كل الأملاك الوقفية التابعة للمساجد والزوايا والمرابطين والمؤسسات الدينية والأضرحة.[3]

ولم يمض وقت كبير حتى تناقصت الأوقاف وشحت مواردها فلم تتجاوز 293 وقفا منها 125 منزلا و39 دكانا و3 أفران و19 بستان و107 فناء سنة 1843م والتي قدرت قبل الاحتلال بـ 550 وقفا.[4]

---

[1]- موسى عاشور، مرجع سابق، ص79

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج5، ص 164.

[3]- موسى عاشور، مرجع سابق، ص80.

[4]- خالد رمول، الإطار القانوني والتنظيمي لأملاك الوقف بالجزائر، دار هومة، الجزائر، 2004 ، ص15

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
تلمسان

- **أمرية 01 أكتوبر 1844م:**

تواصلت القرارات التعسفية للاستيلاء على الوقف بصدور هذه الأمرية والتي أنهت عملية حصر انتقال أراضي الوقف إلى أملاك الكولون، ليؤكد ذلك بشكل نهائي منشور 16 جوان 1851م، الذي أعلن الإلحاق التام والنهائي للوقف في أملاك الدومين العام.[1] وتشجيع الملكية الفردية لضرب القبيلة أو العرش مع تطبيق القانون الفرنسي على الصفقات العقارية التي تتم بين الأوربيين وما بين الأوربيين والمسلمين.[2]

فالمراسيم الفرنسية جاءت مكملة لبعضها، وهو ما يعكس تخوف السلطات الفرنسية من وحدة العروش الجزائرية، وفي ذات الوقت فهي تحاول دمج القانون الفرنسي لمحاربة القضاء الجزائري، كل ذلك تخوفا على الاستمرار في الجزائر؛ ومن جهة أخرى حاولت الإدارة الفرنسية تغطية أفعالها الشنيعة من مصادرة الأملاك الوقفية، بأن تحاول تأسيس جهة تبين من خلالها نيتها الحسنة تجاه المجتمع الجزائري بتعويضه عن تلك الأملاك المصادرة، كالمكتب الخيري الإسلامي، وذلك تجنبا لغضب الجزائريين.

- **المكتب الخيري الإسلامي:**

بموجب مرسوم إمبراطوري في 05 ديسمبر 1857م أوكلت للمكتب حسب القوانين الفرنسية مهمة إدارة الأوقاف ومن صلاحياته، قبول الهبات والتبرعات من الجزائريين والفرنسيين على حد السواء، وكان الغرض من إنشاء هذا المكتب تعويض الأضرار التي ألحقتها الإدارة الفرنسية بالجزائريين بعد مصادرة الأملاك الوقفية، وتكون ميزانية المكتب السنوية هو 510.113 فرنك،[3] وهذه الميزانية التي خصصت للصدقات هي في الواقع دين مذكور على فرنسا، والفقراء التي توزع عليهم هم الذين كانوا في الماضي في عهدة مكتب مكة والمدينة أو كانوا في عهدة غيره من مؤسسات الأوقاف.

ولكن المبلغ المذكور كان أقل بكثير مما كانت تأتي به أوقاف مكة والمدينة في السابق، ومع ذلك فان هذا المكتب وهذه الميزانية الضئيلة لم يدم حالها أكثر من سنة. فبموجب مرسوم 10 ديسمبر 1858م أصبحت الولاية تنوب عن الدولة في تخصيص الميزانية ومنحه للمكتب الخيري، إذ أن هذا المرسوم أدى إلى تناقص ميزانية المكتب بدل زيادتها، وقد تواصل النقص سنة بعد سنة، ففي عام 1869م، لم تتجاوز الميزانية 23.000 فرنك

[1] -Sellam Sadak, la France et ses musulmans, Casbah, Alger, 2006, p.145.

[2] – محمد الحاكم بن عون، مرجع سابق، ص13

[3] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج 5 ، ص187.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
تلمسان

من 510.113 فرنك، ولقد ضل هذا المبلغ السنوي محل تلاعب السلطات الفرنسية، حتى وجد بعض الباحثين أن حوالي نصفه كان يرجع إلى ميزانية الدولة الفرنسية خلال ربع قرن (1872م-1896م)، يقول سعد الله فما بالك بين (1830م- 1871م) ثم بعد 1896م.[1]

- **قانون 30 أكتوبر 1858م:**

بموجب هذا القانون أخضعت الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا، وسُمح لليهود وبعض المسلمين من امتلاك الأملاك الوقفية في مجال أحكام المعاملات الخاصة لتصفى بموجبه تقريبا نهائيا مؤسسة الأوقاف.[2]

- **القرار المشيخي "sénatus-consulte" 22 أفريل 1863م:**

كان اغتصاب الأوقاف في البداية يشمل الأملاك الحضرية، ولكنه منذ القرار المشيخي وضعت مصلحة أملاك الدولة يدها على كل الأوقاف الريفية أيضا، وهي تلك التي ترجع إلى المرابطين والزوايا المحلية القديمة لدرجة أنه يمكن القول أنه لم يعد في مناطق التل والهضاب العليا أوقاف على الإطلاق؛ بل كلها أصبحت ضمن أملاك الدولة.[3]

- **مشروع وارني 26 جويلية 1873م:**

جاء هذا القانون لفرنسة الأراضي الجزائرية، جاء في مادته الأولى "إن تأسيس الملكية العقارية بالجزائر وحفظها والانتقال التعاقدي للممتلكات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها تخضع للقانون الفرنسي"، هذا المشروع هو جزء من المخطط الفرنسي المبيت نحو نظام الوقف، حيث ألغى مبدأ عدم التصرف في الوقف الأهلي، وبذلك أصبحت أوقاف المؤسسات الدينية لصالح التوسع الاستيطاني الأوربي في الجزائر، ودعم قانون وارني بقانون أخر صدر 28 أفريل 1887م لكي يعمم فكرة الفرنسة بما فيها فرنسة الأملاك العقارية بصفة واسعة.[4]

وبذلك تمت تصفية الأملاك الوقفية نهائيا وإلغاء تصنيف الملكية الوقفية من بين تصنيفات الملكية في النظام الفرنسي، وتحول رصيده إلى ملكية المعمرين واليهود وإلى ملكية الدولة.[5]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج 5، ص186 .

[2]- يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص18.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج5 ، ص178.

[4]- خالد رمول، مرجع سابق ص16

[5]- المرجع نفسه.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
تلمسان

كان هدف فرنسا من تلك المراسيم والقرارات الاستيلاء على الأوقاف، حيث يذكر "آجرون": "إن فرنسا كانت عازمة على تسيير الإسلام كدين لا يمارس بكل حرية".[1]

وبذلك تمت تصفية الأملاك الوقفية نهائيا وإلغاء تصنيف الملكية الوقفية من بين تصنيفات الملكية في النظام الفرنسي، وتحول رصيده إلى ملكية المعمرين واليهود وإلى ملكية الدولة.[2]

وباستيلائها على الأوقاف تكون بذلك قد ألحقت الضرر بالمؤسسات العلمية والدينية في الجزائر، فمن جهة ضمنت عدم استمرار تسيير تلك المؤسسات وخلق جيل غير واعي، ومن جهة أخرى قد أدخلت ميزانية كبيرة لخزينتها.

سابعا: الحج.

يبقى الحج إلى مكة باعتباره في مركز الحياة الدينية للمسلمين، موضوعا معقدا يوضح تماما لبس السياسة الدينية للإدارة العمومية؛ وقد عُدّ خطرا سياسيا واقعيا بسبب الاحتكاكات المنعقدة بهذه المناسبة مع الشرق الأدنى، كما تعرض للرقابة بشكل قاس أو للتثبيط عبر إكراهات إدارية لا تُقهر، إذ كان عمليا على الحجاج:[3]

- الحصول على جواز سفر مسلم من سلطة العمالة.
- تبرير امتلاك مبلغ ألف (1000) فرنك.
- تقديم كفيل موسر مقيم بالبلدية نفسها، يلتزم عبر عقد أصلي بتسديد التسبيقات المقدمة إلى الحاج عند اللزوم.
- الشهادة بتسديده للضرائب والرسوم المستحقة عليه.
- الشهادة بكون عائلته خارج الاحتياج.

كما كان يمنع الحج دوريا لأسباب صحية، أو بسبب وضعية دولية غير مواتية، وحينما كان يسمح به، كانت فرنسا تتدبر الأمر كي تُشرف عليه (مرافقة وإيواء).

ثامنا: التاريخ.

لم يكن الدين، الوقف، اللغة العربية وغيرها المقومات الوحيدة الذي طالتها يد الاستعمار، فحتى المساس بالتاريخ كان هدفا لسياسته لأنه "مساس بقدسية الأمة وتمايزها عن الغير".[1] وعلى هذا الأساس تم تشويه مرحلة

---

[1] - Charles André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine (1871-1954), op. cit, p.272.

[2] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 276.

[3] - Ageron Charles-Robert, Les Algériens Musulmans et la France, Ibid, p.899.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية
تلمسان

الفتح الإسلامي للجزائر وبلاد المغرب العربي عموما واعتباره احتلالا[2] وقرونا مظلمة[3] وغزوا استعماريا لا يختلف عن باقي الاحتلالات الأجنبية الأخرى،[4] وأنه فرض على السكان بالسيف، وأن الهدف منه لم يكن نشر الإسلام والعدالة بقدر ما كان يروم بسط الهيمنة وتكديس الثروة وتشييد الإمبراطوريات واستنزاف الخيرات والموارد وسبي النساء، وهو تكرار لمقولات المدرسة الاستعمارية وأبحاث المستشرقين.

كما تم اعتبار إيالة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1515- 1830م مستعمرة تركية لا تملك أدنى مظاهر السيادة والاستقلالية طيلة ثلاثة قرون كاملة، وهو ما يتنافى مع الوقائع التاريخية، وبذلك تم نفي الدولة الجزائرية الحديثة، حيث أنكروا قطعيا وجود الجزائر كأمة وشعب ودولة، وإن وجدت فقد تميزت بعدم القابلية للاستمرارية والديمومة، وإن اسم الجزائر لم يظهر إلا بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م.[5] وفي هذا يقول "برنار": "يمكن القول بدون مبالغة أن الجزائر الجزائرية لم تكن موجودة قبل وصول الفرنسيين، ولم يكن لها حتى مجرد اسم تعرف به".[6] كما تساءل المؤرخ الفرنسي "شارل روبير أجيرون": "هل يمكن لتاريخ الجزائر المعاصرة أن يبدأ بحسب العرف التاريخي الفرنسي في عام 1830م"؟ وأجاب: "لا ريب في أن اسم الجزائر (Algérie) نفسه يرجع إلى عام 1830م". وقد استمر المؤرخون والسياسيون الفرنسيون في تقزيم الجزائر ودورها التاريخي، وحداثة تكوينها السياسي حتى بعد الاستقلال.[7]

لقد تم اعتبار سكان الجزائر مجرد خليط من الشعوب والقوميات التي لا تعبر بأي حال من الأحوال عن دولة ذات مقومات بشرية جغرافية. وجاءت كتابات المؤرخين الغربيين والفرنسيين عن الجزائر على أنها منطقة جغرافية تداولت عليها الدول والشعوب من الفينيقيين حتى الفرنسيين، ولم تكن الجزائر في نظرهم "شعب" أو "أمة" أو "كيان" أو "مجتمع متماسك"، وإنما هناك قبائل متنابزة تخوض حروب مستمرة ولا تُخضِعها إلا القوى الغازية كالرومان والأتراك والغربيين.[8] من هنا تم وصف فترة الوجود العثماني في الجزائر بأنه عهد "سيطرة تركية"

---

[1]- مختار بن قويدر، الجزائر ومعركتها مع الثالوث المدمر: التنصير والاستشراق والاستعمار، مرجع سابق، ص75.

[2]- محمد بن عميرة، الفتح الإسلامي لبلاد المغرب في كتابات المؤرخين الفرنسيين، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 2014، ص18.

[3] - Gautier E.F, Le passé de l'Afrique du nord, les siècles obscurs, Paris, Payot, 1976, p.10.

[4]- محمد بودهان، في الهوية الأمازيغية للمغرب، منشورات تاوزا، المغرب، ط2، 2013، ص19.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 2000، ص185.

[6] - Bernard A.U, l'Algérie, Paris, 1930, p.112.

[7]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص9.

[8]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، ج1، الجزائر، 2007، ص37.

و"حكم أجنبي" و"احتلال خارجي".[1] ولذلك برر الفرنسيون احتلالهم للجزائر بالقول: "... يا أصدقاءنا، إن الله لم يسمح للباشا الظالم أن يرتكب أفعاله السوداء إلا لكي يجعل من سقوطه نهاية لاضطهادكم ومصاعبكم .. لذلك سارعوا واغتنموا فرصة وجودنا، وافتحوا أعينكم على ضوء الرخاء والخلاص المبعوث إليكم من عند الله"[2]

لقد تمادى المؤرخون والكتاب الفرنسيون في تزييفهم للتاريخ بادعائهم أن اندلاع الثورات الشعبية ضد الوجود الفرنسي لم يكن مصدرها الروح الوطنية، ولكنه تم بإيعاز من الخارج؛ وعلى هذا ربطوا مثلا بين اندلاع ثورة المقراني والحداد ومحي الدين بن الأمير عبد القادر بدعم من بروسيا والدولة العثمانية لهم. كما زعموا أن الجزائريين لم ينخرطوا في الثورة ضد الوجود الاستعماري لتحرير وطنهم والحفاظ على مقومات وجودهم المادي والمعنوي المستهدف منذ الاحتلال، ولكن يثورون فقط عندما تسوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

كما ادّعوا أن المقاومة التي قادها الأمير عبد القادر خلفيتها التعصب الديني، كونها موجهة ضد الآخر (المسيحي)، ولا وعي وطني وسياسي وراءها، ويفسرون ذلك التعصب بانخراط شيوخ الطرق الصوفية والزوايا في أغلب الثورات.[3] وانطلاقا من ذلك تبنى الفرنسيون مشروعا ارتكز على مبدأ ضرورة تدجين قادة وزعماء تلك الطرق وإبطال مفعول تلك الزوايا، وتحويلها من منارات إشعاع ثقافي وعلمي وحضاري، إلى أدوات لتخدير المجتمع الجزائري ومجرد أماكن للدروشة، وذلك بهدف تجذير القابلية للاستعمار في نفوس الجزائريين أو بتحطيم كل المؤسسات التعليمية من مساجد وزوايا وكتاتيب من شأنها أن تحفظ للجزائريين مقومات شخصيتهم.

ومن إفراطهم في تشويه التاريخ، ركزوا على بعض الفترات التاريخية من تاريخ الجزائر الطويل مع إهمال البعض الآخر منها، وعلى هذا الأساس ركزت الأدبيات التاريخية الغربية على الوجود الروماني بملمحه الغربي وبعده الديني المسيحي، وإهمال فترة الفتح الإسلامي والوجود العثماني، مقابل التركيز على فترة الوجود الفرنسي. ولقد عبّر على هذا التوجه المؤرخ "جمال قنان" بقوله: "إن الصفة البارزة والمسيطرة في مدرسة التاريخ الاستعماري هي كونها مدرسة تحمل طابعا إيديولوجيا بالدرجة الأولى قبل الصفة العلمية".[4]

---

[1]- De Gramont H.D,. Histoire d'Alger sous la domination Turque 1515-1830, Paris, 1887, p.12.

[2]- لقراءة نص البيان الذي وزعه الفرنسيون عشية الاحتلال على الجزائريين، انظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900- 1930، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ج2، ط4، 1992، ص422.

[3]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ج1، ط2، 2009، ص316-317.

[4]- جمال قنان، مدرسة التاريخ الاستعماري بين الإيديولوجية والموضوعية حول بعض قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، مجلة الدراسات التاريخية، العدد5، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1988، ص ص 129- 130.

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية
العلوم الإنسانية
و العلوم الإجتماعية
- 1 -
تلمسان

إن من شدة سعي المستعمر الفرنسي إلى إفراغ التاريخ من خصائصه الوطنية ومغالطة حتى الجغرافيا، ذهب إلى اعتبار أن البحر الأبيض المتوسط يشق الأراضي الفرنسية كما يشق نهر "السين" باريس.

ولعل أبرز من عبّر عن أخطر ما يرتبط بالمدرسة التاريخية الفرنسية ومؤرخيها وعن تشويهها لتاريخ الجزائر هو المؤرخ "أبو القاسم سعد الله" بالقول أن الهدف من ذلك يكمن في: "نفي كينونتنا وإبراز الفوارق العرقية والجغرافية، والتشكيك في انتمائنا الحضاري، وطمس معالم مساهمتنا في التقدم البشري".[1]

ولتحقيق ذلك، أنشأت السلطات الاستعمارية في سنة 1833م –منذ بداية الاحتلال– معهدا للدراسات الشرقية ليقوم بمهمة تزوير التاريخ الحضاري للجزائر وتبرير الاحتلال وذلك إلى جانب ما كان يقوم به المؤرخون العسكريون.

إن الاستعمار الفرنسي منذ دخوله للجزائر، حاول توظيف التاريخ لتبرير وجوده وسياسته المسلطة؛ ففي المرحلة الممتدة بين (1880م – 1962م) ظهرت كتابات تاريخية من طرف أساتذة جامعيين وباحثين أكاديميين وجدوا التشجيع من الإدارة الفرنسية، لعل أشهر هؤلاء الأساتذة "ستيفان غزال" (S. Gzell)، "غوتيي" (Gauthier)، "مرسيي" (E. Mercier)، "إميريت" (M. Emerit)، "لوتورنو" (Letourneau)، و"جوليان" (Ch. A. Julien).[2]

لكن جل هذه الدراسات تميزت بالانتقائية للفترات التاريخية التي تمت معالجتها، كالتاريخ القديم وعلاقة إنسان شمال إفريقيا بإنسان "نياندرتال" وفترة الاحتلال الروماني للجزائر، في محاولة لإبراز السياسة الرومانية فيها على أنها تمدينية؛[3] تماما كما حاولت فرنسا إبراز سياستها التدميرية.

فالدراسات التاريخية الفرنسية كانت موجهة لخدمة السياسة الاستعمارية، حيث نسجل في هذه الفترة اهتماما كبيرا للمستشرقين بالتاريخ والتراث الجزائري.

تميزت هذه الكتابات في أغلبها ببعدها عن الموضوعية وخدمتها للأغراض الكولونيالية والأهداف السياسية، وإلى جانب اقتصارها على المصادر الغربية والتقارير الفرنسية وإغفال المصادر المحلية والعثمانية، فإنها لم تغط كل

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، قضايا شائكة، أحاديث في شؤون الفكر والأدب والتاريخ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط2، 2005، ص134.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، ط2، 2009، ص19.

[3]– أحميده عميراوي، من تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط2، 2004م، ص11.